

الخصائص القانونية والتشغيلية للمقاولات الصناعية في إقليم الناظور
(شمال شرق المغرب)

**Legal and Operational Characteristics of Industrial Contracting in Nador
Province (Northeast of Morocco)**

EL MONHIM Bilal, Doctorant
المنعيم بلال: طالب باحث

Équipe de recherche Géomatique et gestion des territoires
FLSH d'Oujda
Université Mohamed Premier d'Oujda
bilal.elmonhim@ump.ac.ma

BENRBIA Khadija, Professeure de l'Enseignement Supérieur
بن ربيعة خديجة: أستاذة باحثة

Équipe de recherche Géomatique et gestion des territoires
FLSH d'Oujda
Université Mohamed Premier d'Oujda
kh_benrbia@yahoo.fr

ASBAI Abdelkader, Professeur de l'Enseignement Supérieur
أسباعي عبد القادر: أستاذ باحث

Équipe de recherche Géomatique et gestion des territoires
FLSH d'Oujda
Université Mohamed Premier d'Oujda
sbaiabdelkader59@gmail.com

ملخص:

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على بعض الخصائص القانونية والاجتماعية للوحدات الصناعية بإقليم الناظور (شمال شرق المغرب)، وإخضاع النشاط الصناعي (الصناعة التحويلية) للبحث في إقليم الناظور الموسوم بخصوصيات فريدة يطبعها التهريب والبعد عن المركز الاقتصادي الوطني وخروج المرأة للعمل. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي المعزز بالأرقام والإحصاءات المبنية على أدوات بحثية متنوعة كالاستمارة الميدانية والجرد الميداني، فضلا عن تقنيات رقمية (البرنامج الإحصائي SPSS ونظم المعلومات الجغرافية) تساعد على الوصف والتفسير وربط العلاقات القائمة بين المتغيرات البحثية المتمثلة في الوحدات الصناعية واليد العاملة الصناعية.

مكننا هذه المنهجية من التوصل لعدة نتائج مفادها هيمنة الشركات ذات المسؤولية المحدودة على الشكل القانوني للوحدات الصناعية بحصة 85% من مجموع الوحدات. في مقابل هذا، تحولت المؤسسات الصناعية العمومية التي تعود لسبعينات القرن الماضي إلى مقاولات خاصة في شكل شركات مساهمة (شركات مجهولة الاسم). يتعلق الأمر بسوكرافور التي تعود لسنة 1971 في إطار المخطط الخماسي 1968-1972، إضافة لمركب صوناصيد الذي تم إقراره سنة 1974 في خضم المخطط الخماسي 1973-1977. إلا أن هذه الوحدات خوصصت بعد مرحلة التقويم الهيكلي واستولت عليها عدة شركات أجنبية ووطنية. من جهة أخرى، ساهمت الوحدات الصناعية بالرفع من نسبة التشغيل، غير أن هذه العلاقة متباينة جدا حسب الفروع الصناعية المختلفة. فإذا كانت أعداد اليد العاملة قد شهدت تحسنا متواترا في الصناعات الغذائية، والكيميائية، والميكانيك والصلب، فهذا التطور لا ينطبق على صناعات الإلكترونيك، والسيارات والنسيج. إلا أن هذا الأخير بدأ يسترجع بعض خصائصه التشغيلية ببروز وحدات حديثة العهد ببنية أنصار والحظيرة الصناعية بسلوان التي استفادت من إغلاق الحدودي مع مليلية.

الكلمات المفتاحية: الشكل القانوني، شركات ذات المسؤولية المحدودة، شركات المساهمة، وحدات صناعية، اليد العاملة، التشغيل، إقليم الناظور

Abstract:

This study attempts to shed light on some of the legal and social characteristics of the industrial units in the province of Nador (northeast of Morocco), and subject the industrial activity (manufacturing industry) to research in the province of Nador, which is marked by unique characteristics characterized by smuggling and distance from the national economic center and the exit of women to work. The study relied on the quantitative approach enhanced by numbers and statistics based on various research tools such as the field questionnaire and field inventory, as well as digital techniques (SPSS statistical program and geographic information systems) that help in description, interpretation and linking the existing relationships between research variables represented in industrial units and industrial labor.

This methodology made it possible to reach several results, namely, the dominance of limited liability companies over the legal form of industrial units with a share of 85% of the total units. In contrast, the public industrial establishments dating back to the seventies of the last century were transformed into private enterprises in the form of joint stock companies (unnamed companies). This is related to Sucrafor, which dates back to 1971 within the framework of the 1968-1972 five-year plan, in addition to the Sonasid complex that was approved in 1974 during the 1973-1977 five-year plan. However, these units were allocated after the structural adjustment phase and were taken over by several foreign and national companies. On the other hand, the industrial units contributed to the increase in the employment rate, but this relationship varies greatly according to the different industrial branches. If the number of laborers has witnessed a continuous improvement in the food, chemical, mechanic and steel industries, this development does not apply to the electronics, automobiles and textile industries. However, the latter began to recover some of its operational characteristics with the emergence of recent units in Beni Ansar and the industrial park in Selouane, which benefited from the border closure with Melilla.

Key words: Legal form, limited liability companies, joint stock companies, industrial units, labor, operation, Nador province.

I. مقدمة

تشكل الصناعة قطاعا حيويا في تشغيل اليد العاملة، وتختلف نسبة التشغيل حسب البنى الاقتصادية للبلدان. فإذا ارتفع مستوى التشغيل في الدول الصناعية المتقدمة، فإنه ينخفض في دول العالم الثالث. وبالرغم من ذلك، تتميز كثير من بلدان الجنوب بنهضة صناعية تضاهي مستوى التصنيع في بلدان الشمال، وهي بلدان تُعرف بحدثة التصنيع ككوريا الجنوبية والهند وإندونيسيا وتركيا والبرازيل...، كما تعتبر اليد العاملة من العناصر الأساسية في توطن الصناعات، حيث يساهم تحرير عدد متنام من المقاولات الصناعية من القيود الكلاسيكية للإنتاج (مصادر الطاقة والمادة الخام والعقار) في نمو متزايد في مناصب الشغل (Bernadette 1996) بمختلف أنواعها: المؤهلة، غير المؤهلة، الدائمة والموسمية. هذا النمو في أعداد اليد العاملة ثمنته التدخلات المتعاضمة للسلطات العمومية لضمان توظيفٍ قارٍ (Bernadette 1996). وفي خضم ذلك، توفّر الكتلة البشرية عاملين أساسيين لاستقرار الصناعات، يتمثل الأول: في توفير اليد العاملة (الوفيرة والمؤهلة)، والثاني: في توفير سوق استهلاكية للمنتوجات الصناعية، إذ يعتبر الحجم الديمغرافي للمدن -وما يحيط بها- عاملا أساسيا في قيام الوحدات الصناعية. بانخفاض القدرة الشرائية لغالبية سكان المدينة، يتقلص إلى حد كبير توطن الصناعات (Mechkouri 1983) بغض النظر عن شكلها وحجمها.

يتميز إقليم الناظور بتطور مهم في مؤشرات التصنيع (عدد الوحدات الصناعية وعدد المشتغلين على سبيل المثال لا الحصر)، إذ قدر عدد الوحدات سنة 1980 بحوالي 20 وحدة فقط، بنسبة 0.5% من مجموع الوحدات الوطنية، وبعد عقدين من الزمن (خلال سنة 1999) انتقل عدد الوحدات لما يقارب 141 وحدة صناعية بحصة 2% من الوحدات الصناعية وطنيا، وفي سنة 2004 وصل عددها لما يناهز 196 وحدة بحصة 3.4% من المجموع الوطني. أما على مستوى اليد العاملة، فقد بلغت سنة 2004 ما يقارب 5019 عاملا وعاملة بحصة 1.6% من اليد العاملة الوطنية الصناعية (Saidi 2004). للإشارة فهذا العدد يتغير باستمرار تبعا لدينامية التصنيع والظروف الداخلية والخارجية التي تؤثر في هذه الدينامية، حيث يقدر عدد المشتغلين سنة 2021 بحوالي 5100 أجيرا، بعد إحداث وحدة تدوير النسيج (الكرامة). هذا الأخير بدأ يسترجع شيئا من عافيته بعد إغلاق الحدود مع مليلية، وبالتالي تنامت إمكانات توطن الشركات الصناعية باستقطابها لليد العاملة التي امتهنت التهريب سابقا (Berriane et Hopfinger 1999) لاسيما النسائية منها.

كما يساهم إقليم الناظور بحصة مهمة من الوحدات الصناعية من مجموع الوحدات الصناعية بجهة الشرق، وتهيمن عليها المقاولات ذات الشكل القانوني الموسوم بالشركات ذات المسؤولية المحدودة SARL، إلا أن أكبر المؤسسات الصناعية من حيث رقم معاملاتها لا تنتم بهذا الشكل وتنحو في اتجاه شركات المساهمة SA، من قبيل شركتي صوناصيد وسوكرافور باعتبارهما أقدم الوحدات الصناعية بالإقليم، حيث تعود شركة سوكرافور إلى سنة 1971 في إطار المخطط الخماسي 1968-1972، بينما مركب صوناصيد أحدث سنة 1974 وتمت برمجته في المخطط الخماسي 1973-1977.

لا شك أن الوحدات الصناعية تساهم في التنمية الاجتماعية عن طريق الرفع من نسبة التشغيل وما ينتج عنه من تنشيط في الدورة الاقتصادية بواسطة نمو الاستهلاك، وهذا تحديدا، ما استهدفته المخططات الصناعية بالمغرب خلال الألفية الثالثة، بداية بمخطط الإقلاع الصناعي 2009-2014، ومخطط التسريع الصناعي 2014-2020.

انطلاقا من هذا التأثير النظري، تبرز إشكالية جديرة بالبحث والدراسة على مستوى وحدة مجالية متمثلة في إقليم الناظور، تتجلى في الكشف عن تطور عنصري الوحدات الصناعية ومنحى التشغيل الصناعي، الأمر الذي يسمح باستنباط العلاقة القائمة بين البعد الاقتصادي الصناعي (الصناعة التحويلية) والبعد الاجتماعي التشغيلي مروراً برصد تطور الشكل القانوني للمقاولات الصناعية بالمجال، وهو ما يمكن إيجازه في السؤال التالي: ما هي أهم الخصائص القانونية والتشغيلية للمقاولات الصناعية في إقليم الناظور؟

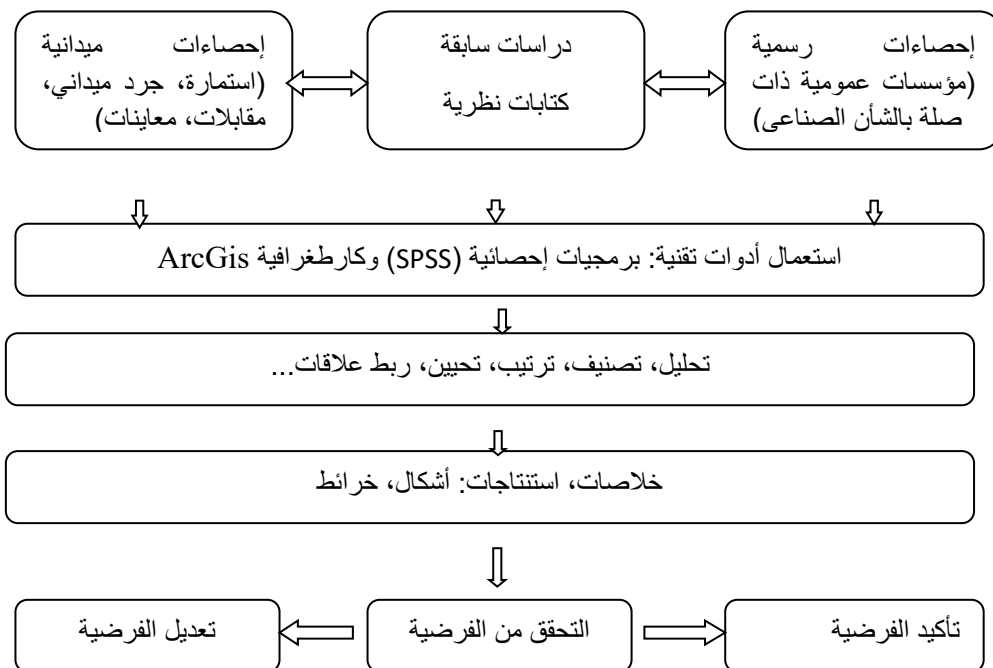
هذا الإشكال يقتضي الانطلاق من فرضية بحثية مفادها وجود علاقة ترابط بين تطور عدد الوحدات الصناعية وعدد المشتغلين الصناعيين، بالاستناد على فرضية إحصائية قائمة على وجود علاقة طردية قوية بين المتغير المستقل (عدد الوحدات) والمتغير التابع (عدد المشتغلين).

II. منهجية البحث

للإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم اعتماد منهجية متماسكة قوامها الدراسات والأبحاث التي تناولت نفس الموضوع في الإقليم وخارجه. هذه الدراسات كان لها الدور الأبرز في معرفة ماهية جغرافية الصناعة وما يجب التطرق إليه لسبر أغوار هذه الإشكالية التي تستلزم اعتماد منهج كمي لمعرفة نوع العلاقة بين المتغيرات المبحوثة، مستعينا بأدوات وتقنيات مساعدة على التحليل الإحصائي الكرتوغرافي من قبيل برمجيات SPSS و ArcGIS، فضلا عن اعتماد محوريّ

لاستثمار ميدانية مزدوجة موجهة لليد العاملة، والثانية لأرباب المصانع. ويمكن إيجاز هذه التقنيات والأدوات المستعملة في الخطاطة التالية:

خطاطة: أدوات البحث المعتمدة في الدراسة ومراحلها



كما توضح الخطاطة، فالمنهج المعتمد استعان بعدة أدوات إحصائية للإجابة عن الإشكالية البحثية، بهدف التحقق العلمي والميداني من فرضية البحث المتمثلة في تأثير عدد المعامل على عدد العمال.

III. نتائج ومناقشة

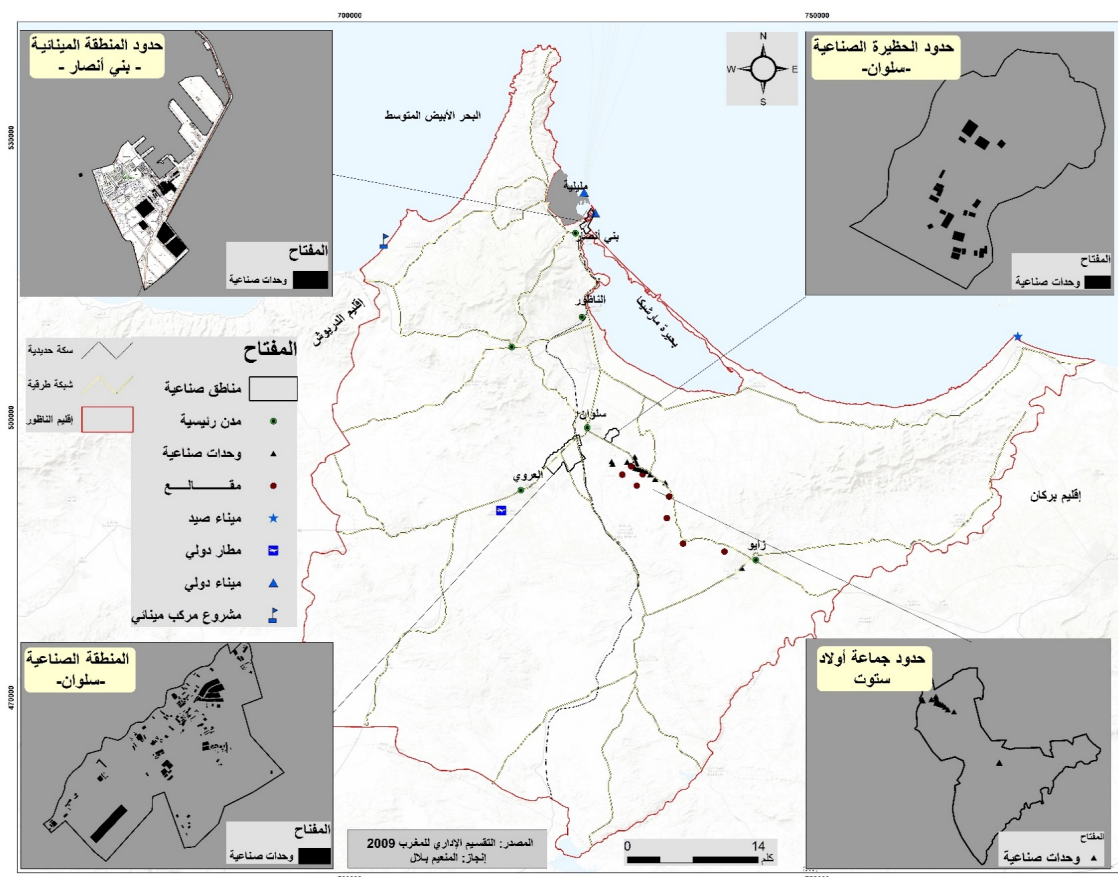
انطلاقاً من المنهجية الناعمة للبحث، تم التوصل إلى عدة نتائج تهم بالأساس: الشكل القانوني للمقاولات الصناعية، ومنحى التطور في مؤشري عدد الوحدات وعدد المشتغلين.

1- التوطن الجغرافي للوحدات الصناعية على مستوى الإقليم وعوامله

يتميز الإقليم بتشتت المناطق الصناعية، مردّ ذلك إلى تدخلات الدولة المتمثلة في تجهيز المناطق الصناعية ومنح العقار الصناعي بأئمة رمزية لا تتلاءم مع قيمة العقار الحقيقي في منطقة الناظور الكبرى. وهو ما أفرز عدة تحولات على المشهد الصناعي الذي انتشرت وحداته في هوامش مدينة الناظور -سابقاً- إلا أنها أغلقت أبوابها إما إفلاساً أو أعيد توطينها في المناطق المخصصة لاستقبال الاستثمار الصناعي. هذا التحول المجالي، يُعزى لمشاكل التلوث الهوائي والسمعي الذي كانت تحدثه في محيط المدينة إضافة إلى مساهمتها في الضغط على الحركة المرورية في مداخل المدينة. ومن أبرز الأمثلة

على هذه المؤسسات التي توقفت عن نشاطها في الأحياء السكنية للمدينة، هناك معمل النسيج بحي ترقاع شمالا ومعامل الآجور (الطوب) بحي المطار المنتشرة على جوانب طريق ناويمة.

خريطة: المناطق الصناعية في إقليم الناظور



من خلال الخريطة، يتضح أن مجال الدراسة يتوفر على أربع مجالات صناعية بارزة، وهي:

وأولاً: منطقة بني أنصار المينائية التي تستقطب أهم صناعات الصيد والسمك والتلج والميكانيك وإصلاح قوارب الصيد وبناءها؛

ثانياً: المنطقة الصناعية سلوان على طول الطريق الوطنية رقم 2 في اتجاه العروي التي أحدثت منذ 1984، إلا أنها شهدت تطوراً ملفتاً مع مرور الزمن؛

ثالثاً: الحظيرة الصناعية سلوان بجوار الكلية المتعددة التخصصات بسلوان، وهي عبارة عن مشروع مندمج حاضن للصناعات الصغيرة والمتوسطة؛

رابعا: الوحدات الصناعية بأولاد ستوت وصولا لزاويو عبر الطريق الوطنية رقم 2 حيث تتركز أهم صناعات مواد البناء المرتبطة بمقالع الصلصال فضلا عن وحدة كوسومار لصناعة السكر بزاويو.

بالحديث عن التوطن والتوطين الصناعيين، لابد من الحديث عن عوامل توطن هذه المناطق الصناعية، وارتبطت هذه المناطق بعدة عوامل جغرافية يمكن حصرها كما يلي:

- صناعات مواد البناء الحمراء ارتبطت بمواقع المادة الخام المتمثلة في الصلصال، وذلك بسبب ثقل هذه المادة والتي تتطلب تكاليف إضافية في عملية نقلها إلى مواقع تحويلها وتصنيعها. نفس الخاصية الاقتصادية تنطبق على معمل سوكرافور بجوار الدائرة السقوية صبرة، ترفية وبوعرك وغيرها.
- صناعات تم توطئتها في مناطق محددة، هذه الأخيرة ارتبطت ارتباطا وثيقا بشبكة طرق النقل وكثافتها قصد تخفيف تكاليف نقل المنتج النهائي، وهي السمات التي تطبع المنطقة الصناعية والحظيرة الصناعية بسلوان على طول الطريقين الوطنيين رقم 2 في اتجاه العروي ووجدة، ورقم 19 في اتجاه جرسيف.

2- الأشكال القانونية للمقاولات الصناعية بإقليم الناظور: من التنوع إلى اكتساح SARL

يختلف الشكل القانوني للمقاولات الصناعية باختلاف الرأسمال والشركاء ومصادر التمويل وغيرها، كما تتنوع البنية القانونية التي تتخذها المصانع، إذ تقتصر هذه الأنواع في مجال الدراسة على شركة ذات المسؤولية المحدودة أو شركة المساهمة (شركة مجهولة الاسم) أو شركة المحاصة أو التضامن ...

2-1 الشكل القانوني للمقاولات الصناعية بإقليم الناظور نحو هيمنة الشركات ذات المسؤولية المحدودة SARL

إذا كانت المؤسسات الصناعية بإقليم يغلب عليها طابع المقاولات الصغيرة جدا، والصغيرة والمتوسطة، فإن البنية القانونية غالبا ما تتناسب مع وضعية هذه المقاولات الموسومة بالمسؤولية المحدودة التي لا تتطلب رأسمالا ضخما، وتتميز بمرونة مهمة في التأسيس والإحداث. وعلى هذا الأساس، تعتبر الشركات ذات المسؤولية المحدودة هي الأكثر انتشارا، بل والمسيطرة على الشكل القانوني للمقاولات الصناعية بإقليم الناظور.

يسجل الشكل القانوني الموسوم بالشركات ذات المسؤولية المحدودة تطورا مهما في المجال، حيث انتقل عدد المقاولات الصناعية المتميزة بهذا الشكل القانوني من 77% سنة 2002، إلى 86% سنة 2006، لتحقق أكثر نسبها سنة 2009 بنسبة 91%، ثم تراجعت نسبيا سنة 2013 بحصة 84%، باعتباره المهيمن على باقي الأشكال القانونية الأخرى.

فالملاحظ ميدانيا أن مجمل المقاولات الصناعية تأخذ شكلين قانونيين أساسيين، وهما الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الأسهم، وإن اتسم الأخير بحضور محدود في الشركات العمومية -في أصلها- وخصوصت خلال مرحلة التسعينات تزامنا مع الإجراءات المفروضة في خضم برنامج التقويم الهيكلي 1983-1993، ويتعلق الأمر بكبريات الشركات الصناعية المتوطنة بمجال الدراسة من حيث التشغيل والإشعاع الجغرافي العابر لحدود الإقليم نحو عوالم خارجية، ولعل أهمها شركتي صوناصيد وسوكرافور.

2-2 عوامل شيوع الشركات ذات المسؤولية المحدودة SARL

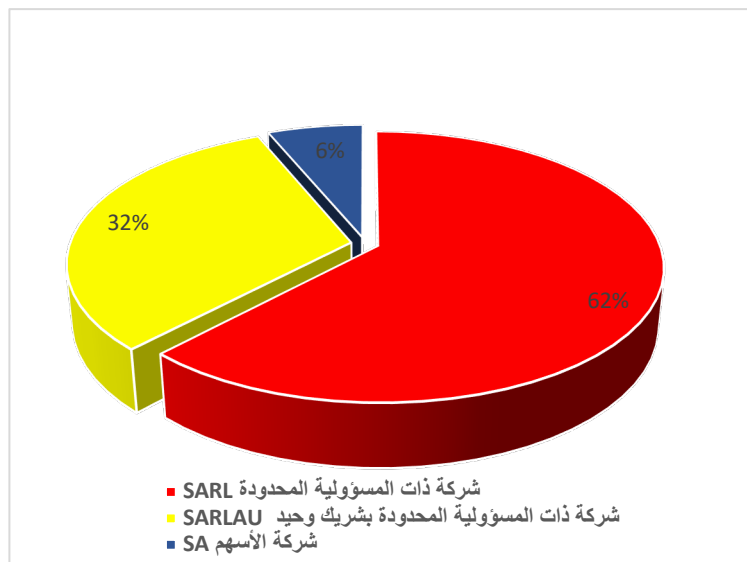
ترجع الهيمنة البارزة للشركات ذات المسؤولية المحدودة على المشهد الصناعي بإقليم إلى عدة اعتبارات منها على سبيل الذكر لا الحصر:

- ✓ سهولة التأسيس (الإحداث) من شخص وحيد أو أكثر؛
- ✓ خسائر نسبية في حدود حصص المساهمين، حيث تتكون الشركة ذات المسؤولية المحدودة من شخص أو أكثر لا يتحملون الخسائر سوى في حدود حصصهم؛
- ✓ تأسيسها برأسمال يبتدئ من 100000 درهم؛

✓ تُشير من طرف شخص واحد أو أكثر (الجريدة الرسمية 1997).

كما لا يمكن أن يتجاوز عدد الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة 50 شريكاً، وإذا زاد عن هذا الحد، وجب لزماً تغيير شكلها القانوني في أجل أقصاه سنتين. لقد بينت المعاينة الميدانية أثناء عملية الجرد الميداني أن المستثمرين الصناعيين ينفرون من تعدد الشركاء لما لذلك من تبعات ونزاعات قانونية، بل والأكثر من ذلك أن الشركاء عندما يتجاوز عددهم 5 أو 6 شركاء، تصبح مسألة تنظيم وتحديد أولويات المقاول أكثر تعقيداً. مقابل هذا، فالشركات التي تتطلب رساميل ضخمة جداً لا بد من الشراكات بين المستثمرين خوفاً وتوجساً من إخفاق المصنع في تحقيق الأرباح المسطرة. إلا أنه في إقليم الناظور نادراً ما يتجاوز عدد المساهمين في نفس الشركة 5 مساهمين باستثناء المقاولات الصناعية التي كانت بداية عبارة عن استثمارات عمومية. كما بين العمل الميداني أن معظم الشركات التي تخضع للتصفية القضائية كانت نتيجة عدم تفاهم أو صراع أو اختلاس بين شركاء نفس المؤسسة الصناعية.

شكل 1: الشكل القانوني للمؤسسات الصناعية سنة 2020



المصدر: تحري ميداني 2019-2021

يبين الشكل رقم 5 البنية القانونية للمؤسسات الصناعية لسنة 2020، إذ اتضح من خلال التحري الميداني وبالخصوص في المنطقة الصناعية سلوان والمؤسسات الصناعية بأولاد ستوت زايو فضلاً عن المنشآت الصناعية بميناء بني أنصار أن أغلب المقاولات الصناعية تتخذ شكلاً قانونياً موسوماً بشركات ذات المسؤولية المحدودة بالنظر لسهولة تأسيسها من طرف شخص واحد أو أكثر، كما شكّل نجاح هذا الشكل القانوني قاعدة شبه عامة في الشركات الصناعية الصغيرة جداً، والصغيرة والمتوسطة، إلا أن الشركات الكبرى المتوطنة بالمجال تميل نحو الشكل الموسوم بشركات المساهمة (صوناصيد، كوسومار).

3 المصانع الكبرى تنحو نحو شكل شركات المساهمة SA

يستلزم هذا الشكل القانوني المتمثل في شركة المساهمة أو الشركات المجهولة الاسم أكثر من 50 شريكا، كما لا يجب أن يقل رأسمال شركة المساهمة عن ثلاثة ملايين درهم، فضلا عن اكتسابها الشخصية المعنوية (قانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة الصادر ب 30 غشت 1996 والتذي تم تحيينه بتاريخ 23 ماي 2008).

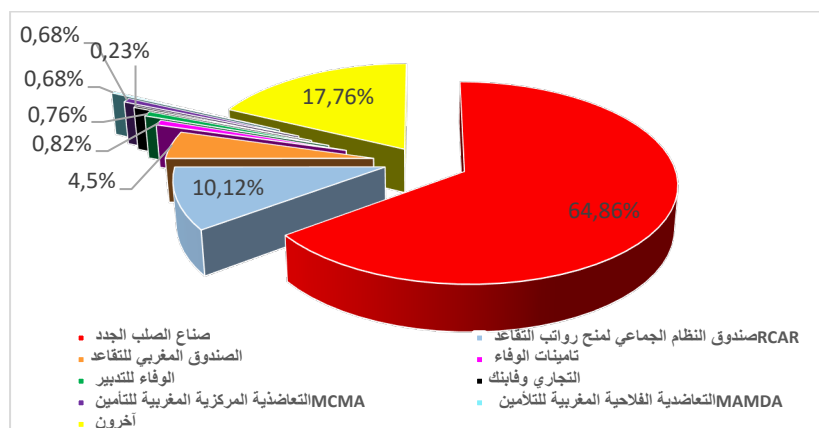
3-1 مركب صوناصيد من مؤسسة عمومية إلى شركة مساهمة SA

يعتبر مركب صوناصيد مشروعا صناعيا متكاملا، أحدث باستثمار عمومي قُدِّر ب 400 مليون درهم سنة 1974 في إطار المخطط الخماسي 1973-1977، بالإضافة إلى 420 مليون درهم رصدت للتجهيزات المواكبة للمركب، وهو ما يساوي في مجموع الاستثمارات 820 مليون درهم (Centre National de Documentation, 1973). ومنح دفعة معنوية للاقتصاد الوطني المتخبط في عقدي الستينات والسبعينات. لقد كان المخطط ترجمة فعلية للجهة الاقتصادية المعتمدة سنة 1971، بخلق جهات اقتصادية وأقطاب نمو دينامية في خضم كل جهة من الجهات السبع، إذ استفاد إقليم الناظور من مشروع الشركة الوطنية للصلب والحديد، إلا أن الشيء القليل من المشروع الذي طُبِّقَ واقعا وبالتحديد هو إحداث مصنع صوناصيد على الطريق الوطنية رقم 2 الخاص بتحويل سبائك الصلب المستوردة إلى قضبان حديدية مختلفة القطر والوزن. تميزت سنة 1997 بتنفيذ قرارات مفروضة عقب سياسة التقويم الهيكلي، ولعل أبرزها الانتقال من التأمين إلى الخصخصة وتفويت حصص منها لعدة شركات خاصة بعد عرضها في بورصة القيم بالدار البيضاء Bourse des Valeurs de Casablanca.

Valeurs de Casablanca

في هذه الفترة بالذات سعت الدولة إلى تثبيت وجودها في الحياة الاقتصادية، وتحديدًا بعد الحصول على الاستقلال، اتجهت نحو الاستثمار في عدة قطاعات اقتصادية كالزراعة والمناجم وتشبيد الموانئ. وفي القطاع الصناعي، نهجت الدولة سياسة إحلال الواردات Substitution d'Importation باعتماد مبادئ الحماية التجارية (Berrada 2018) للسوق الداخلية بواسطة الرفع من الحواجز الجمركية، واعتماد الحوافز المالية والضريبية للصناعات الوطنية. هذه الاستراتيجية سمحت بنمو عدد مهم من المقاولات الصناعية التي توطَّن معظمها في الدار البيضاء دون الأخذ بعين الاعتبار العدالة المجالية، وهو ما سيفرز تفاوتات مجالية صارخة بين مناطق غنية من حيث الناتج الداخلي الإجمالي ومناطق فقيرة وبعضها يعيش حالة العوز.

شكل 2: المساهمون في شركة صوناصيد بالناظور



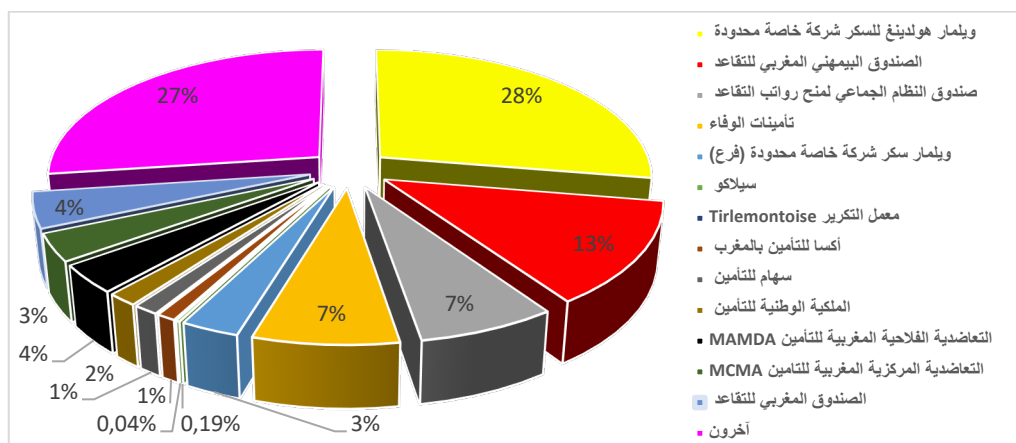
المصدر: شركة صوناصيد بالناظور 2020

يوضح الشكل البياني رقم 6 أن عدد المساهمين في الشركة الوطنية للصلب والحديد التي تقع على الطريق الوطنية رقم 2 في اتجاه المدخل الشرقي لمدينة العروي، إذ استولت شركة صنّاع الصلب الجدد على حصة الأسد بنسبة 64.86% منذ سنة 2006 والتي تعرف حاليا بشركة أرسيلور-ميتال الهندية باعتبارها أكبر شركة عالمية في مجال صناعة الصلب والحديد. وتأتي بعدها عدة مؤسسات وطنية تساهم بحصص متفاوتة، منها على سبيل المثال صندوق الإيداع والتدبير بنسبة 10.12%، وبعدهما الصندوق المغربي للتقاعد بحصة 4.5%، بينما الحصة المتبقية، تظل دون 1% موزعة على عدة مؤسسات مغربية (التجاري وفابنك، تأمينات الوفاء، التعااضدية المركزية، التعااضدية الفلاحية...).

3-2 معمل السكر بزايو من التعميم نحو التخصيص في شكل شركة مساهمة: من سوكرافور إلى كوسومار

تشكل وحدة سوكرافور لتصنيع السكر بزايو المنضوية تحت مجموعة كوسومار لبنة أساسية في توفير الأمن الغذائي على مستوى جهة الشرق، ويرجع إحداثها إلى سنة 1971 في إطار المخطط الخماسي 1968-1972 المرتكز على قطاعات حيوية، منها الفلاحة والسياحة وتكوين الأطر. فصناعة السكر تدرج ضمن المواد الرئيسية في أكثر من سلسلة إنتاج، حيث يمثل السكر مادة أساسية في صناعات الحلويات، والمعجنات، والمشروبات والمثلجات... وشكلت سنة 2005 سنة تحول جذري في تاريخ الوحدة الصناعية بعد تفويت 87.46% من رأسمال الشركة لصالح مجموعة كوسومار الرائدة في صناعة السكر وتكريره، بواسطة عرض عدد مهم من أسهمها في بورصة القيم، بهذا يكون المصنع قد انتقل من مؤسسات الدولة إلى شركة احتكارية "مجموعة كوسومار" في شكل شركة مساهمة.

شكل 3: المساهمون في شركة سوكرافور



المصدر: شركة كوسومار زايو 2020

يبين الشكل البياني رقم 7 تعددا مهما من حيث عدد المساهمين، فضلا عن حضور وازن لأهم الشركات الوطنية للتأمين ومؤسسات أنظمة التقاعد في رأسمال الشركة، إلا أن شركة ويلمار هولدينغ للسكر تظل أكبر مساهم بحصة 28%، ويلها الصندوق البيمهي للتقاعد بنسبة 13% وبعدهما الصندوق المغربي لرواتب التقاعد بحصة 7%. ونفس الحصة تساهم بها شركة تأمينات الوفاء، بينما تظل الحصة الصغيرة التي تقل عن 5% من نصيب عشرات الشركات المغربية (أكسا، سهام، التعااضدية الفلاحية، التعااضدية المركزية...).

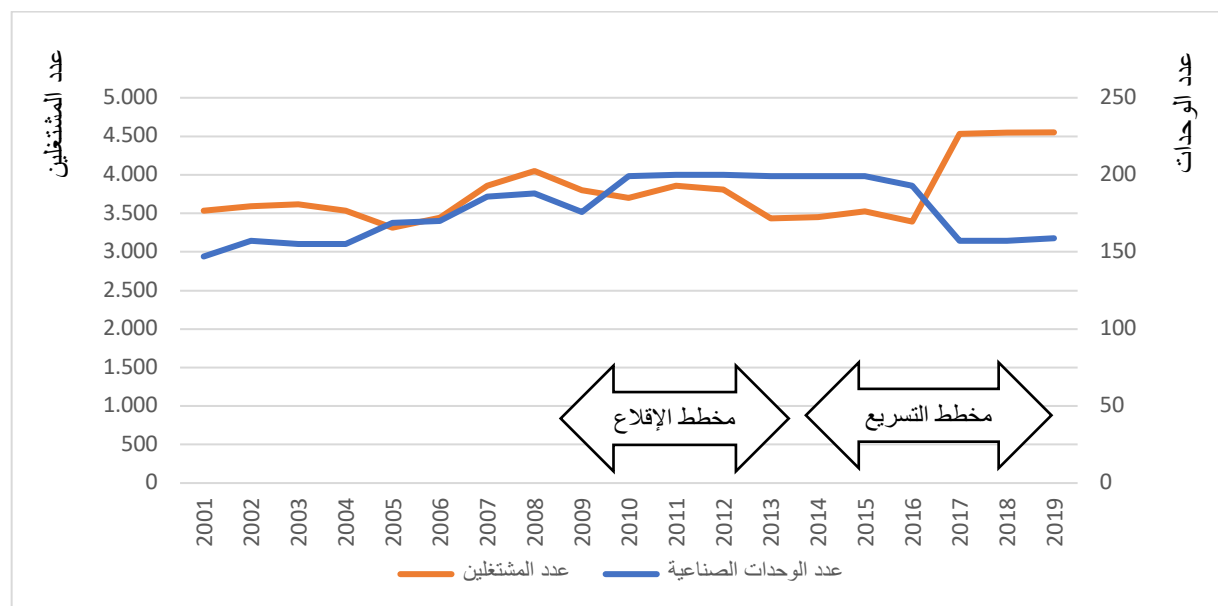
4- الانعكاسات الاجتماعية: تميزت بالتحسن المهم على مستوى التشغيل

تميزت الصناعة التحويلية بالإقليم بالتطور المهم في إحداث مناصب شغل، خاصة مع تفعيل المخططات الصناعية المتمثلة في الإقلاع الصناعي 2009-2014 والتسريع الصناعي 2014-2020، هذه المخططات انبنت على إستراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الموجهة للتصدير وتقوية المهن العالمية.

4-1 تطور مؤشري عدد الوحدات الصناعية وعدد المشتغلين: بين تذبذب عدد الوحدات وتزايد عدد المشتغلين

يعبر تطور عدد الوحدات الصناعية عن أهلية المجال الجغرافي لاستقبال الاستثمار الصناعي، بل امتيازه ببيئة ملائمة للاستثمار سواء وطنيا أم دوليا، فالمؤشران مرتبطان ببعضهما البعض حيث كلما ازداد عدد الوحدات، ازداد عدد المشتغلين وإن كانت هذه العلاقة الطردية لا تنطبق على إقليم الناظور الموسوم بإفلاس العشرات من الوحدات الصغيرة، والصغيرة جدا وحلّ محلها الوحدات المتوسطة المتميزة بقدرتها على المنافسة والتكيف مع الأزمات الدورية والظرفية التي تعصف بالصناعة الإقليمية والوطنية.

شكل 4: تطور عدد الوحدات الصناعية بالمقارنة مع عدد المشتغلين



المصدر: المندوبية الإقليمية للصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي بالناظور 2020

يبين الشكل رقم 4 مدى التذبذب وعدم الاستقرار في المؤشرين، بحيث تطورا إيجابيا خلال العقد الأول من القرن 21 إلى حدود سنة 2009، وهذا ما يفسر بعاملين اثنين: أولهما انشطار الريف الشرقي إلى إقليمين بمقتضى التقسيم الإداري لسنة 2009، وهما إقليم الناظور شرقا والدريوش غربا. هذا انعكس سلبا على إحصاء الوحدات الصناعية إداريا، فضلا عن توطن وحدات جديدة بتراب الإقليم الفتى (إقليم الدريوش يتوفر حاليا على 12 وحدة صناعية ب 141 مشغلا) وتدعيم الوحدة الإدارية الحديثة النشأة اقتصاديا واجتماعيا.

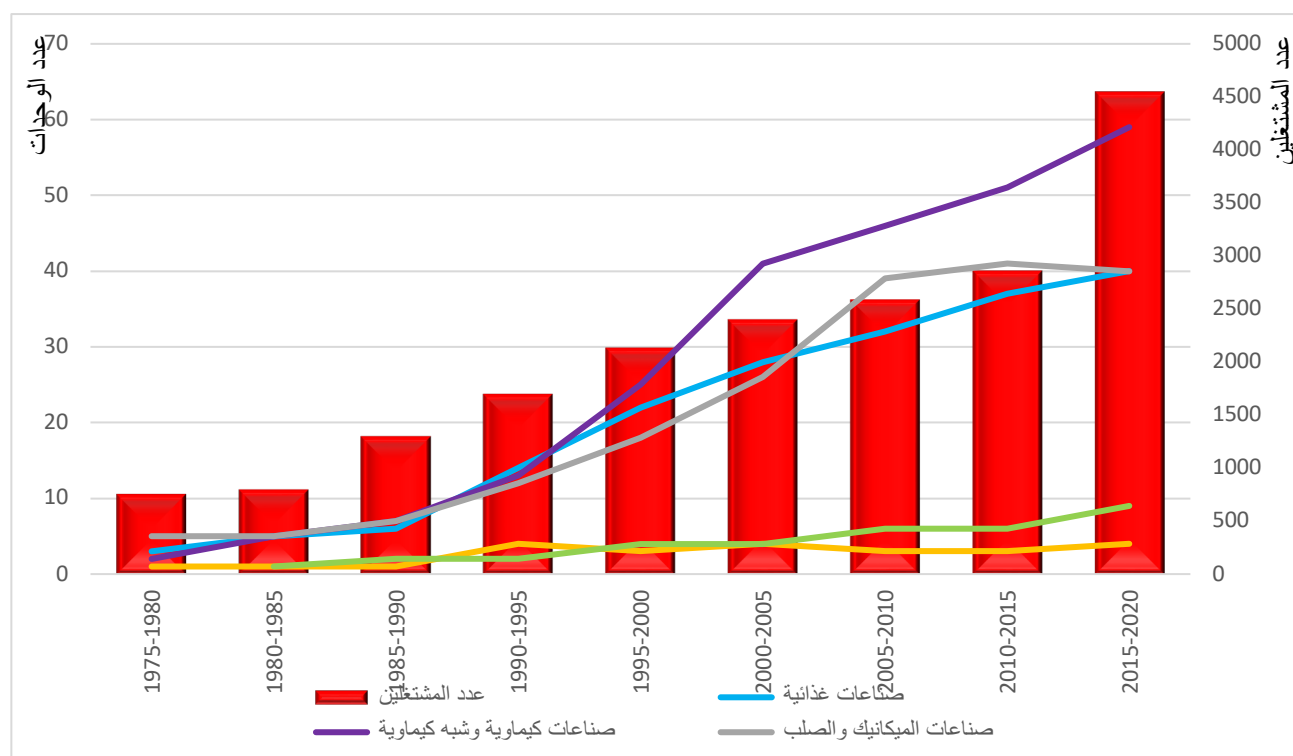
أما العامل الثاني فيرتبط بانعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008 التي أثرت سلبا على عدد هام من الوحدات الصناعية وأدت إلى إفلاسها لاسيما في قطاع النسيج والإلكترونيك باعتبارهما أهم المتضررين من الأزمة إقليميا، بحكم اعتمادهما شبه الكلي على المناولة Sous Traitance المرتبطة بالشركات الأجنبية والأوروبية خصوصا، الأمر الذي أدى إلى إفلاس نهائي لوحدين لصناعة الإلكترونيك وأربع وحدات لصناعة النسيج التي ولجت مرحلة الاحتضار، إلا أنها استعادت شيئا من جاذبيته مؤخرا، وتعززت هذه الدينامية الإيجابية بعد توقف التهريب من معابر مليلية المحتلة.

كما يوضح الشكل رقم 8 في العقد الثاني من القرن 21 تزايدا ملحوظا في عدد المشتغلين بالرغم من التذبذب الملحوظ، ويقارب عددهم 4500 مشتغل برسم سنة 2019، بينما عرف المتغير الثاني المتمثل في عدد الوحدات تراجعاً طفيفا ليستقر عددها عند 157 وحدة صناعية. وهذا التناقض يجد تفسيره في إفلاس عدد مهم من الوحدات الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا وتعويضها بوحدات متوسطة، إن لم نقل كبرى على غرار وحدة الكرامة الخاصة بصناعة النسيج (500 عامل).

4-2 التحسن المستمر في عدد المشتغلين وعدد الوحدات يهم فروع صناعية محدودة

عرفت الصناعة التحويلية بالمجال انطلاقة أولية بإحداث الشركة الوطنية للصلب والحديد Société Nationale de Sidérurgie التي تعرف اختصارا ب صوناصيد SONASID بسلوان ومعمل إنتاج السكر SUCRAFOR بزاو، لتعويض النقص الاقتصادي الحاصل بعد تراجع الصناعة الاستخراجية المرتكزة على معدن الحديد. إلا أن الانطلاقة الفعلية للنمو الصناعي بالإقليم تزامنت مع عقد التسعينات باعتبار هذا العقد الزمني فترة الذروة الاقتصادية، وأدت هذه الحركية إلى التأثير السريع في دينامية الإقليم اقتصاديا (تجاريا، صناعيا، خدماتيا...) ومجاليا (توسع عمراني، بروز بلديات جديدة، ظهور مراكز عمرانية جديدة، تهيئة مناطق صناعية...).

شكل 5: تطور عدد الوحدات الصناعية وعدد المشتغلين حسب فروع الصناعة التحويلية



المصدر: المندوبية الإقليمية للصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي بالناظور 2021

من خلال الشكل رقم 9، يتبين بشكل جلي تطور مؤشري اليد العاملة ووحدات الإنتاج الصناعية، منذ الانطلاقة الأولى للصناعة التحويلية بالإقليم تزامنا مع المخطط الخماسي 1968-1972 الذي خصّ المجال بـ 820000 مليون درهم لإحداث مركب شامل للصلب والحديد و162500 مليار درهم (Centre National de Documentation, plan quinquennal 1972) لمعمل تصنيع السكر بالجهة الشرقية وفق توجهات الجهة الاقتصادية لسنة 1971. لتتمين هذه الانطلاقة، فقد عرفت الصناعة التحويلية بالإقليم تطورا لافتا مع نهاية الثمانينات وتعززت خلال عقد الثمانينات، كما ستواصل الفروع الصناعية النامية بالإقليم ازدهارها؛ إذ شكّلت الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية دورا رياديا في دينامية التطور وارتفاع حجم التشغيل متبوعا بفرعي الصناعة الغذائية والميكانيك والصلب باعتبارها قطاعات صناعية حيوية على مستوى الإقليم. مقابل تعثر صناعات النسيج والجلد بالرغم من البرمجة غير المفصلة لإحداث مركب لتصنيع النسيج في المخطط السالف الذكر بعد تحويله لمدينة تطوان. إلا أنه لوحظ أثناء الجرد الميداني بروز فرع صناعي نشيط قائم على إنتاج الورق والكرتون الذي ينشط بمدينة الناظور وسلوان في إطار مطابع أو وحدات لإنتاج مستلزمات الوراقة، وكذا إعادة تدوير الكرتون، حيث يقدر عددها بـ 10 وحدات تشغل ما بين 4 و10 أشخاص. وعلى ذكر عدد المشتغلين، يظل هذا المؤشر في تطور متنام وزيادة ملحوظة، إذ قدر عددهم سنة 2019 بـ 4500 أجير يتمركز معظمهم في سلوان وأولاد ستوت وبني أنصار.

خاتمة

أفرزت الدراسة الميدانية والإحصائية الرسمية على مستوى إقليم الناظور أن الشكل القانوني للمقاولات الصناعية بالمجال يغلب عليه طابع الشركات ذات المسؤولية المحدودة بسبب سهولة تأسيسها وقلة رأسمالها ومرونة مهمة في استرداد بعض الخسائر في حالة إفلاس الشركة، إذ بلغت نسبة هذا الشكل ما يقارب 85% من مجموع الشركات الصناعية. من جهة أخرى، ساهمت سياسة التأمين بالمجال في إرساء قاعدة صناعية أساسها الرأسمال العام، كما دأبت الدولة على تقوية المؤسسات الصناعية التي أسستها خلال عقدي الستينيات والسبعينيات. وفي ذات الفترة بالذات، توطّنت بالإقليم أهم المؤسسات الصناعية من حيث رقم المعاملات، كما ساهمت بدورٍ تنموي بارزٍ جدا في تشغيل اليد العاملة التي عمل النشاط الصناعي على استقطابها من مختلف المدن المغربية. إلا أن معظم المؤسسات التي كانت عامة تحولت للخاصة بعد سياسات التغيير الجذري في التوجهات الاقتصادية التي أعقبت سياسة التقويم الهيكلي والانتقال من التأمين نحو التخصيص.

كما توصلت الدراسة لوجود علاقة قوية بين تطور المؤسسات الصناعية وتطور اليد العاملة الصناعية. إلا أن هذا التطور يتفاوت حسب الفروع الصناعية، إذ تعتبر الصناعات الغذائية والكيميائية والميكانيك والصلب أهم القطاعات الصناعية نمواً وتشغيلاً، في مقابل هذا، تظل الصناعات الإلكترونية مفلسة ولا تساهم في أي تشغيل صناعي، بينما النسيج الذي كان متعثراً بدأ يسترجع مكانته مع توطن وحداتٍ حديثة الاشتغال في كل من بني أنصار وسلوان لا سيما في الحظيرة الصناعية. وهو ما يزكي الفرضية البحثية القائلة بوجود علاقة بين المتغيرين (عدد الوحدات وعدد المشتغلين). فهذه العلاقة إيجابية وطردية في بعض الفروع، أي كلما تطور الأول تطور معه الثاني، مقابل علاقة ضعيفة إن لم نقل منعدمة في فروع أخرى مثل الصناعات الإلكترونية.

وانسجاماً مع التوجهات الصناعية الجديدة، يرتقب الرفع من نسب التشغيل التي بلورتها مخططات صناعية طموحة إلى تنمية اقتصادية من خلال تحفيز التصدير وزيادة القيمة المضافة، وبالتالي جلب عائدات إضافية من العملة الصعبة، وهادفة لتنمية اجتماعية بواسطة تثمين التشغيل وتدعيمه بالحماية الاجتماعية التي أضحت ورشاً إصلاحياً بدت تظهر معالمه الأساسية مع توجهات الجهات السياسية العليا في البلاد.

المراجع المعتمدة:

- قانون رقم 5.96 المتعلق بشركات التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة، الصادر بتاريخ 1-5-1997 في الجريدة الرسمية رقم 4478؛
- قانون 05.20 القاضي بتغيير وتنظيم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة الصادر بتاريخ 23 ماي 2008، الجريدة الرسمية عدد 5639؛

مراجع باللغة الفرنسية:

- Barrada M, (2018). L'industrialisation, un impératif pour le développement. Académie Hassan II des Sciences et techniques. Rabat, Maroc.
- Bernadette M-S, (1996). La localisation des industries. Editions Nathan, Paris.
- Berriane M et Hopfinger H, (1999), NADOR Petite Ville Parmi les Grandes, URBAMA, Université de Tours, France.
- Centre National de Documentation, 1973. Province de Nador.
- Mechkouri A, (1983). L'industrie à Meknès. Thèse de doctorat de 3^{ème} cycle en géographie. Université de Toulouse le Mirail.
- Saidi J, (2004). Urbanisation et développement industriel dans la province de Nador, Rif Oriental (MAROC) : Etude explorative du phénomène urbain et industriel. Thèse de doctorat (géographie). Université de Gand.

المصالح الإدارية والمؤسسات الصناعية:

- غرفة التجارة والصناعة والخدمات بالناظور؛
- مندوبية التجارة والصناعة والاقتصاد الأخضر والرقمي؛
- شركة صوناصيد بالناظور؛
- شركة سوكرافور بالناظور